دور المشاريع الصغيرة في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية

الباحثة / سهاد زكي شاكر — كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة العراقية
أ.م.د. الدكتور هزاع داوود سلمان — كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

تاريخ القبول: 2021/10/21 — تاريخ التشر:2022/7/1

المقدمة :[1]

تعتبر المشروعات الصغيرة الحجر الاساس والساند لجميع الاقتصادات في كل البلدان سواء المتقدمة او النامية على حد سواء، فهي تسهم بتحقيق النمو الاقتصادي لكثير من البلدان عن طريقخلق فرص العمل لأولئك غير القادرين على العثور على وظائف مما يؤثر ايجابيا في الحد من البطالة. لقد نجحت كثير من البلدان المتقدمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عن طريق تنمية المشاريع الصغيرة والاعتماد عليها عن طريق توفير الظروف الاساسية لنجاح هذه المشاريع وديمومتها. ان زيادة الاهتمام بهذه المشاريع يسهم في حل العديد من المشكلات القومية لا سيما مشكلة تخفيض نسبة البطالة. ان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على اهمية الدور الذي يؤديه تمويل المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل نسبة البطالة عن طريق قدرتها لإيجاد فرص عمل لكثير من الشباب العاطل عن العمل وايجاد دخل مناسب لهم، الامر الذي يؤدي الى رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من افراد المجتمع.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من حيث انها تتناول موضوع المشاريع الصغيرة ودورها في تشغيل العاطلين عن العمل والمساهمة في تخفيف حدة البطالة ودورها الفاعل في ايجاد بديل اخر غير الوظيفة الحكومية والتوجه نحو العمل الخاص لتكون دخلا لكثير من الشباب وبداية مستقبله بمشاريع خاصة لهم مما يسهم في النهاية الى زيادة التنمية الاقتصادية عن طريق تلك المشاريع.

مشكلة البحث :

على الرغم من وجود التمويل من قبل المؤسسات الحكومية والمالية والمصرفية والمنظمات الاجنبية الا انه يلاحظ عدم وجود الاثر الواضح للمشاريع الصغيرة في تشغيل العاطلين عن العمل والحد من البطالة

ويمكن تجسيد مشكلة البحث بطرح السؤال الاتي:

- هل ساهمت المشاريع الصغيرة في تخفيف حدة البطالة

فرضية البحث:

- تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان للمشاريع الصغيرة دور واهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي مطلب اساسي للتخفيف من الاثار الاجتماعية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة عن طريق خلق فرص عمل ورفع مستوى الدخل لأولئك العاملين.

اهداف البحث :

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في ضوء الخصائص والمميزات التي تتمتع بها واهميتها في تخفيف حدة البطالة في العراق وقدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث :

انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه فإن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على اسلوب الاستقراء والاستنباط، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلا عن النتائج والتوصيات

تناول المبحث الاول مفهوم المشاريع الصغيرة واهميتها، بينما تناول المبحث الثاني المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة، في حين تناول المبحث الثالث واقع المشاريع الصغيرة في العراق للمدة من 2010-2019 ودورها في خلق فرص العمل للباحثين عنه.

المبحث الاول: مفهوم واهمية المشاريع الصغيرة

اولا: مفهوم المشاريع الصغيرة

[1]) بحث مستل من رسالة ماجستير

يعد مفهوم المشاريع الصغيرة من المواضيع التي تثير الجدل بين اوساط المهتمين وعلى نطاق واسع في الفكر الاقتصادي، ولا زال أحد أكبر التحديات التي تواجه اي دراسة أكاديمية للمشاريع الصغيرة هو الحصول على تعريف دقيق لمصطلح (مشروع صغير).

كما ان مصطلح المشاريع الصغيرة يحمل في طياته العديد من الاسئلة اهمها الحد الادنى والاقصى للعمالة فيه ونوع تلك المشاريع او حجم رأس المال المستثمر في المشروع، لهذا نجد تباين بين دولة واخرى في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة بما يتفق مع امكانيات البلد وظروفه الاقتصادية. ترجع صعوبة التمييز الى ان هذه المشاريع بمكوناتها هي دائمة التغيير فما يعد اليوم مشروعا صغيرة سيكون في وقت لاحق مشروعات متوسطا او كبيرا. (الزعبي ،2018 :108).

يمكن الاستناد الى عدد من المعايير والتي يمكن حصرها في فئتين أساسيتين وهي:

أولا / المعايير الكمية: تتميز المشاريع الصغيرة بمجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس حجمها ويعتبر معيار العمالة ورأس المال الأكثر استخداما لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين المعياريين. (نبيلة، 2015: 5)

1) **معيار العمالة (عدد المشتغلين):** وهو أبسط معايير وأكثرها استخدامًا في تحديد هوية المشاريع الصغيرة حيث اتفقت العديد من الدول على تمييز المشاريع الصغيرة وفق معيار عدد العمال للتميز بينها وبين المشاريع الكبيرة او المتوسطة. (يونس واخرون ،2015: 13)

ويمتاز بالعديد من المزايا منها:

- من حيث المقارنة بينه وبين القطاعات الأخرى او بين الدول
- لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلاف أسعار الصرف فهو مقياس ثابت ومحدد
- سهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار

ومن عيوب هذا المعيار هو انه يستخدم العمالة وحدها في تحديد حجمها وهذا قد لا يعكس الشكل الحقيقي للمشروع وكذلك لا يأخذ بالتفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج وكذلك اختلافه من دولة لأخرى (سلمان واخرون، 2017: 16)

2) **معيار رأس المال المستثمر:** يستند هذا المعيار الى ان المشاريع الصغيرة تمتاز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر، ويمثل رأس المال عنصر حاكم في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع سواء على مستوى الرأسمال الثابت من الآلات ومعدات ومباني، او على مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج. (السعدني ،2020 :175)

وهو أيضا أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم وشكل المشروع كونه عامل مهم في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع حيث يختلف من قطاع انتاجي الى اخر وكذلك من دولة الى أخرى. (نبيلة /2015:6). يواجه هذا المعيار مشكلة وهي (ما المقصود برأس المال، هل يقصد رأس المال المستثمر أي الكلي من رأس مال ثابت ورأس مال عامل؟ ام يقصد به فقط رأس مال ثابت، أي عقارات وغيرها؟ ام ان المقصود به هو رأس المال العامل والذي يمثل الواردات المتغيرة للمشروع والتي يمول بها عن طريقه المشروع اصوله المتداولة؟) تسعى الدول الى استبعاد رأس المال العامل عند استخدام معيار رأس المال والسبب يعود الى ان إضافة رأس المال العامل الى رأس المال الثابت سوف يخرج المشروع من نطاق المشاريع الصغيرة كون بعض المشاريع تقل فيها أهمية رأس المال الثابت وتعظم اهمية رأس المال العامل. بالإضافة لذلك فإن العناصر التي تكون رأس المال العامل تختلف من مشروع لآخر وبشكل كبير طبقا لكفاءة وهيكل الإدارة ومعدل دوران رأس المال، ولهذا يفضل استخدام رأس المال الثابت وحده. (السعدني ،2020 :176). لكن لا يخلو على هذا المعيار من أوجه القصور واهم ما يعاب به هو صعوبة المقارنة بين الدول المختلفة لاختلاف أسعار الصرف فيما بينها. (سلمان وآخرون ،2017: 16). بالإضافة الى ذلك اختلاف مفهوم رأس المال المستخدم، فبعضهم يدخل الأراضي والمباني ضمن رأس المال اما البعض الاخر يستبعدها

ونتيجة لقصور كل من معياري العمالة ورأس المال المستثمر فقد التجأت بعض الدول الى الاخذ بمعيار ثالث يمزج بين معيار العمالة ومعيار رأس المال وذلك من اجل الخروج بفكرة تمكن من اتاحة الفرصة لأكبر عدد من العاملين ضمن المشاريع الصغيرة ودون تحديد عدد محدد لأجل إطلاق مصطلح مشاريع صغيرة والهدف من ذلك تخفيف مشكلة البطالة في البلدان التي تعاني منها. (آل غصيبة ،2019 :19).

3) **معيار العمالة ورأس المال المستثمر:** او ما يسمى بالمعيار الثنائي او المزدوج ويسمى أيضا معيار معامل رأس المال والذي يقصد به وضع حد اقصى للعمالة الى جانب حجم رأس المال المستثمر لتمييز المشاريع الصغيرة حيث يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما في تمييز المشاريع الصغيرة، وينطوي تحت هذا المعيار علاقة عكسية بين عدد العاملين ورأس المال المستثمر وكما يلي:

- معيار كثافة رأس المال أي يرتفع فيه رأس المال على عدد العمال وهذا المعيار تستخدمه الدول التي لديها وفرة في رأس المال.
- معيار كثافة العمال أي ان عدد العمال يرتفع عن رأس المال المستثمر وهذا المعيار يستخدم في الدول التي تعاني من البطالة. (مللي، 2015: 15).

والجدول التالي يوضح لنا المعايير التي استخدمتها الدول في تمييز المشاريع الصغيرة وفق معيار عدد العاملين ورأس المال المستثمر:

جدول (1) معايير تميز المشاريع الصغيرة وفق معيار عدد العاملين ورأس المال المستثمر

الدولة	عدد العاملين	حجم رأس المال المستثمر
اليابان	اقل من 300 عامل	اقل من مليون ين ياباني
كوريا	اقل من 300 عامل	اقل من 700 ألف دولار امريكي
المملكة المتحدة	اقل من 200 عامل	اقل من 3,8 مليون جنيه إسترليني
المملكة العربية السعودية	اقل من 50 عامل	اقل من 2 مليون ريال سعودي
ماليزيا	اقل من 25 عامل	اقل من 250 مليون دولار ماليزي
الكويت	اقل من 10 عمال	اقل من 200 ألف دولار امريكي
منظمة العمل الدولية	ما بين 10 -50 عامل	اقل من 350 ألف دولار امريكي

المصدر / دراسة شاكر، تمارا رعد / الدور التنموي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للفترة من 2004-2015 /رسالة ماجستير، 2018، ص :17

4) **قيمة المبيعات السنوية:** تشير الكثير من الدراسات التي أجرتها الكثير من الدول سواء المتقدمة او النامية الى ان بعض الدول تأخذ بهذا المعيار لتمييز المشاريع الصغيرة عن غيرها من المشاريع كونها تعتبر المبيعات محرك أساسي لعمليات المشروع وتتأثر على أساسه الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والتكاليف بجميع أنواعها، ولأن المبيعات تتسم بالتقلب سنويا لذا يفضل احتساب متوسطها لسنتين على الأقل او ثلاث سنوات بدلا من الاعتماد على سنة واحدة والغرض من ذلك الوصول الى تحديد الحد الأدنى للمشاريع الصغيرة وعلى الرغم من ذلك الا ان هذا المعيار يؤخذ عليه بعضا من العيوب التي يتعرض لها معيار رأس المال من حيث وفرة البيانات الدقيقة ومحاولة تقليل قيمة المبيعات لتجنب الضرائب وتأثر قيمة المبيعات بالتضخم. (عبد الحميد، 2009: 28)

5) **حجم الإنتاج**: ويقصد به حجم الطاقة الإنتاجية عند مستوى التشغيل الكامل، في الغالب يتم استخدام هذا المعيار لتمييز المشاريع الصغيرة لأنه يكون معبرا عن الإنتاج التام.

الا ان هذا المعيار لا يخلو من العيوب وأهمها ان يكون هناك خطوط إنتاجية عاطلة وبالتالي سيكون حجم الناتج الفعلي اقل من الطاقة التصميمية، إضافة لذلك تأثر قيمة الإنتاج بقيمة الأسعار وبالتالي نتائج متغيرة في حالة تغيير الأسعار. (سابق، 2016: 14).

6) **التكنولوجيا المستخدمة:** هذا المعيار هو أحد المعايير المعتمدة التي تميز المشاريع الصغيرة ويستخدم لقياس الجودة التكنولوجيا المستخدمة في انتاج المشاريع الصغيرة ومناسبة لبعض المشاريع الصغيرة، ولكن يعاب عليه انه يتناسب مع بعض المشاريع الصغيرة ولا يتناسب مع غيرها من المشاريع التي تكون فيها كثافة في العمل. (فزع، 2013: 131) .

كما ان هذا المعيار يكون غير فاعل في الدول النامية وذلك لقصور استخدام التكنولوجيا في هذه الدول على المستوى العام.

ثانيا / المعايير النوعية: على الرغم من الاستخدام الكبير للمعايير الكمية، الا ان هناك كثير من الباحثين يعتمد على المعايير النوعية في تمييز المشاريع الصغيرة كونها تعكس الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة، والتي تتراوح بين أدنى مستوى إداري وأعلى ثلاثة مستويات إدارية، ومن بين اهم المعايير التي اشارت اليها الدول نذكر ما يلي:

1) **معيار الملكية:** او ما يسمى الإدارة الفردية للمشاريع، حيث يكون المالك فيها هو من يتولى القيام بكل الوظائف الإدارية المختلفة، بالإضافة الى القيام بعملية التسويق والعمليات الحسابية كافة ويكون العمل مباشرا بين الموظفين ومالك المشروع، وبناءا على هذا يميز المشروع صغيرا إذا ما قام المالك بكل المهام الإدارية والسبب يعود ان العمل في المشاريع الكبيرة يصعب ادارتها من قبل شخص واحد. (السعدني ،2020: 181).
2) **الحصة السوقية:** ان القدرة المحدودة أو ضيق الحصة السوقية وضعفها اهم ما يميز المشاريع الصغيرة عن غيرها من المشاريع والسبب يعود الى ان المشاريع الصغيرة مختصة في تغطية السوق لمنتجات معينة. (سابق، 2016: 15)
3) **الاستقلالية:** ويعني ان المشاريع الصغيرة لا تكون مملوكة كليا او جزئيا لشركة أكبر او ان تكون لها علاقة بأي شكل من الاشكال مع الشركات الاكبر، أي انها تكون مستقلة تماما عن بقية الكيانات، وبالتالي تكون القرارات صادرة منها ولا تفرض عليها، ولأجل ذلك تتميز بأنها مشاريع صغيرة.

ولهذا المعيار استثناءات، فقد تنفرد بعض المشاريع الصغيرة بكل الحصة السوقية في حال كان الطلب على السلعة ضعيف. (السعدني ،2020: 181).

4) **طبيعة النشاط:** يرتبط تمييز المشاريع الصغيرة بطبيعة أنشطتها، لأن بعض المشاريع تعتمد على كثافة العمل والبعض الاخر تعتمد على كثافة رأس المال. (نور الدين ،2019: 118) .

بالرغم من وجود معايير مختلفة، فإن الهدف الرئيسي لهذه المعايير هو تنظيم وصياغة أنظمة يمكنها أولاً تحسين وتطوير المشاريع الصغيرة. أضف الى ذلك وجود اختلافات في المعايير بين مجموعة من المشاريع في نفس البلد، الا ان الواقع يتطلب أن تكون هذه الدول تستند إلى أساس علمي متين، وليس فقط على التمويل في تحديد معايير المشاريع الصغيرة.

وفي ضوء ما تقدم من توضيح للمعايير الكمية والنوعية المستخدمة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة يمكننا ان نستعرض بعض المفاهيم المستخدمة في الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية، اذ عرفتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (Unido) على انها : " مشاريع يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية و يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عامل " (الهيتي ، 2006 :3)

واعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تعريفه للمشاريع الصغيرة على عدد العمالة واجمالي الأصول والمبيعات " وهي المشاريع التي يعمل بها50 عامل و اجمالي الأصول و المبيعات يصل الى 3 مليون دولار " (الاسرج، 2010: 8).

كان تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / الاتحاد الأوربي تحدي من قبل مؤسسة التمويل الدولية ((IFC)) كتعريف بديل وكما مبين بالجدول (2) (IFC ,2012: 1)

حيث تقوم الأسواق المالية العالمية بتصنيف المقترضين الفرعيين لعملائها وفقًا للتعريفات التالية:

1) مشاريع متناهية الصغر إذا كان القرض أقل من 10000 دولار أمريكي عند البداية

2) المشاريع الصغيرة إذا كان القرض أقل من 100000 دولار أمريكي عند البداية

3) الأعمال المتوسطة إذا كان القرض أكثر من1 مليون دولار أمريكي في الأصل (2 مليون دولار للبلدان الأكثر تقدمًا)

من الناحية الفنية، فإن التعريف أعلاه هو بديل للتعريف الرسمي لمؤسسة التمويل الدولية، بناءً على المؤسسات التي تفي بمؤشرين من المؤشرات الثلاثة التالية:

جدول (2) تعريف مؤسسة التمويل الدولية للمشاريع الصغيرة ((IFC))

المؤشر	المشاريع المتناهية الصغر	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة
الموظفين	10>	50> 10	300> 50
اجمالي الموجودات	$100000 >	3>100000 مليون$	3مليون < 15 مليون$
اجمالي المبيعات السنوية	$100000 >	3>100000 مليون$	3مليون < 15 مليون$

المصدر: مؤسسة التمويل الدولي IFC لسنة 2012

-الجدول من اعداد الباحثين

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط وواضح، عادة ما يشير إلى مفهوم المشاريع الصغيرة، وهي " جميع الأنشطة التي تهدف إلى إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، والتي تستخدم تقنية بسيطة، والتي تتميز بقلة رأس المال الاستثماري والقدرة على توظيف المزيد القوى العاملة " (سلمان وآخرون، 2017: 14).

اما في العراق فقد اعتمد على معيار عدد العاملين في تحديد هوية المشاريع الصغيرة حيث عرفت انها" تلك المشاريع التي يعمل بها اقل من عشرة عاملين وتبلغ قيمة الآلات فيها أكثر من 100 ألف دينار عراقي. (آل غصيبة،2019: 24-25).

ثانيا: أهمية المشاريع الصغيرة

تعد المشاريع الصغيرة من الاتجاهات التي تنتهجها الدولة ، و بسبب خصائصها الفريدة يمكن أن تحقق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن تساعد هذه الخصائص في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، على سبيل المثال ، البطالة والفقر التي تواجهها مختلف البلدان في البلدان المتقدمة ، و أداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار والاستثمار والصادرات ، ومساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية بين جميع افراد المجتمع سواء كانوا نساءً او رجالا ، و في ادناه توضيح لتلك الاهمية :

1) خلق فرص العمل : تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة بدافع خلق فرص عمل للعاطلين والباحثين عن وظائف في غياب الحكومة والمؤسسات الكبيرة عن طريق هذه المشاريع ، وتعزيز نقل سوق العمل للاستفادة الكاملة من القوى العاملة و ضمان العمالة وتنمية المشاريع ، واستيعاب النمو السكاني للعديد من البلدان و تزايد المهاجرين الريفيين في الكثير من البلدان ، مما يؤكد على أهمية المرونة والتوزيع الدقيق لنماذج الإنتاج لدعم دور المشاريع الصغيرة في تحسين التقدم الاجتماعي و رفاهية المجتمع ومعدل نمو الإنتاجية الذي يجعل هذه المشاريع مصدرًا للقدرة التنافسية و خلق الوظائف ، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. (حسن، 2018: 137).

2) تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تسهم المشاريع الصغيرة مساهمة فعالة من حيث توفر الفرص للفئات التي لا تملك القدرة المالية، مما سيؤدي الى إزالة التوتر بين هذه الفئات ومختلف شرائح المجتمع، فمن المعلوم ان من أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي هو انتشار البطالة وسوء توزيع الدخل، لهذا تقوم المشاريع الصغيرة بالمساهمة الفعالة في القضاء على هذين السببين بتوفير فرص عمل مناسبة لخاصيتها بكثافة العالية للعمالة، وفي إعادة توزيع الدخل وعدالته. (السعدني ،2020: 234).

3) تطوير المهارات والابداعات الجديدة: تشجع المشاريع الصغيرة على جذب واستقطاب القدرات والمواهب الإدارية وتوسيع قاعدة رجال الاعمال وخلق فرصة لتطوير تلك القدرات والمواهب، بالإضافة الى تشجيع روح الابداع والابتكار، بل وتتميز بالكفاءة من حيث تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالك المشروع من حيث قدرتها على اشباع رغبات العميل. (عبد الحميد ،2009: 45).

كما انها فرصة لأصحاب المهارات والابتكارات والذين لا يملكون مقدرات مالية يوظف أفكارهم، فالمشاريع الصغيرة توظف تلك الأفكار وتنمو بشكل متواصل وصولا لعمل ذا نتاج ووظيفة في الاقتصاد. (الزعبي، 2018 :114).

4) تحقيق التطور للمجتمعات: عن طريق تحول المشاريع التقليدية والمشاريع الصغيرة المتمثلة بالمشاريع المنزلية والريفية والحرفية والمشاريع البيئية إلى مشاريع صغيرة تستخدم اساليب التكنولوجيا الحديثة، وتفضيل العمل في المشاريع البيئية، واستخدام طرق فنية جديدة وفقًا لأنشطة انتاجية للقطاع الاقتصادي. (مللي، 2015 :27)

5) تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة: تسهم المشاريع الصغيرة في حل مشكلة البطالة الموسمية والذي يشمل القطاع الزراعي، مما يؤدي الى الاستفادة من قوة العمل في الريف عن طريق تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية وبالتالي الحد من تدفق المهاجرين الى المدينة وبالتالي سيبقى القطاع الزراعي نشطا وتقليص توجه العمالة الى الوظائف الخدمية والصناعية والتجارية. (الزعبي ،2018: 115).

6) المساهمة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية: فالمشاريع الصغيرة تميل الى تبني الأساليب الإنتاجية ذات العمالة الكثيفة بما ينعكس ووضع تلك البلدان من حيث وفرة العمالة وقلة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرصة البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة (هوبوم ،2002: 23).

المبحث الثاني: المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة

اتفق الباحثون والمهتمون بقطاع المشاريع الصغيرة على انها تواجه مشاكل عديدة ومتداخلة من حيث اسبابها ونتائجها، وفي مقدمة هذه المشاكل الاتي:

1) **صعوبة الحصول على مصادر التمويل**: تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) او انها حديثة التأسيس (نقص السجل الائتماني) ولهذا تتعرض المؤسسات المالية لعدد من المخاطر عند تمويل المشاريع الصغيرة في مراحل مختلفة من نموها. (الانشاء -النمو الأولي -النمو الحقيقي -الدمج). وبسبب هذه المخاطر تمتنع البنوك التجارية عن توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع بسبب اهتمامها بأموال المودعين. (جبريل، 2017: 48)

2) **صعوبة الحصول على المواد الاولية**: تعتبر هذه المشكلة من اهم الصعوبات الرئيسية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والسبب يعود لاعتماد تلك المشاريع على المواد الاولية المستوردة مما يعني تحملها تكاليف ورسوم اضافية. (فزع ،2013: 136).

او ان ارتفاع تكاليف المواد الاولية سيؤول الى استخدام مواد اولية اقل جودة مما يؤثر سلبا على جودة السلع والخدمات، او ان تلك المشاريع تجبر على تخزين كميات من المواد الاولية تحسبا لارتفاع الاسعار مما سيعني تجميد جزء من رأس المال وتحمل تكاليف الخزن. (عبد الحميد،2009: 73)

3) **المشاكل التسويقية**: من أكثر المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة هي مشكلة التسويق سواء كان على المستوى الداخلي (السوق المحلية) او الخارجي (التصدير) والسبب يعود الى المنافسة التي تواجهها المشاريع الصغيرة سواء كان التنافس بينها وبين المشاريع الكبيرة او بينها وبين السلع المستوردة والتي تغزو السوق المحلية. (السعدني ،2020: 265).

4) **المشاكل الادارية**: يواجه اصحاب المشاريع الصغيرة مشكلات ادارية معقدة وطويلة قد تجبر بعض الممولين الى الانسحاب من تمويل المشروع والسبب يعود الى بعض القوانين والانظمة المطبقة في بعض الدول والتي لا تخدم المشاريع الصغيرة وتحد من امكانياته وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة، كما انها لا تتمتع بالإعفاءات الضريبية او اية تسهيلات اخرى وهذا يعني عدم استطاعتها من منافسة المشاريع الكبيرة. (نبيلة، 2015: 44).

5) **المشاكل السياسية و الاقتصادية و التوجه الحكومي** : تنعكس السياسات الحكومية التي تنتهجها بعض الدول سلبا على المشاريع الصغيرة و تتسبب لها ببعض المشاكل ، حيث انها لم تقدم أي برامج إصلاح ودعم المشاريع الصغيرة لمساعدتها فنياً ومالياً ، بل وحتى اعفاء ضريبي وفقاً لأوضاع المؤسسات ، وبالتالي أثرت تلك السياسة تجاه المشاريع الصغيرة على دور المؤسسات في تنمية الاقتصاد أو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل إيجابي وفعال ، ويمكن أن تنعكس سياسة الحكومة على المشروعات الصغيرة وتخلق لهم بعض الصعوبات و المشاكل (يسري ،1996: 32).

6) **المشاكل التكنولوجية**: اغلب المشاريع الصغيرة وخصوصا في الدول النامية أنشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع الملائمة لمستويات المعيشة في نفس البلدان والتي توصف غالبا بأنها صناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي في ذلك البلد، وهذا ما يجعلها غير مواكبة لتطورات التكنولوجية في مجال عملها خاصة وأنها تعاني من المشاكل التمويلية، وقد نرى ان بعضها مستمر بسبب رخص أسعار منتجاتها بالرغم من تدني جودتها. (عامر، 2016: 36).

7) **التضخم**: حيث يؤثر ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل والإنتاج الى ارتفاع تكاليف التشغيل، ونتيجة لذلك ستواجه المشاريع الصغيرة مشكلة المنافسين من المشاريع الكبيرة مما يعني الحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع الأجور بالنسبة للعمال او المواد الأولية على حد سواء. (عرفة، 2011: 74).

8) **نقص الخبرة لدى أصحاب المشاريع الصغيرة:** حيث ان الكثير من أصحاب المشاريع الصغيرة لا يملكون الخبرة في التعاملات المصرفية مما يشكل امامهم عقبة لهم في التوجه الى المصارف التجارية للاقتراض منها، بالإضافة الى لجوء البعض منهم الى تغيير اهداف القرض بدلا من فتح مشروع صغير بهذا القرض والاستفادة منه فأنهم يلجؤون لأمور عائلية أخرى كبناء منزل او تزويج أولادهم. (عفانة، 2004 :249).

بالإضافة الى ان بعض أصحاب المشاريع الصغيرة هم بالأساس موظفين لدى الدولة مما يعني عدم استطاعتهم التفرغ للعمل في المشروع او يصعب الاستمرار فيه، أضف الى ذلك انه مخالف للقانون.

9) **عدم توافر دراسات الجدوى:** وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة عن البيئة الاقتصادية والتي تعاني المشاريع الصغيرة من نقص شديد في تلك المجالات وبالأخص في الدول النامية مما يعني انعكاس ذلك على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لإنتاج السلع والخدمات مما ينعكس سلبا على سير عمل المشاريع الصغيرة. (فزع، 2013: 136)

10) **الإعفاءات الضريبية والجمركية:** وهي من اهم المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة، لعدم وجود قانون بذلك بالإضافة الى انها تعاني الى عدم استفادتها من الأراضي بأسعار مناسبة لإقامة تلك المشاريع عليها. (أبو رضوان، 2006: 630)

11) **يضاف الى ذلك ما تعانيه غالبية البلدان النامية من مشاكل البنى التحتية:** والتي غالبا ما تكون غير مؤهلة مثل (الكهرباء، الماء والمجاري، طرق المواصلات بمختلف أنواعها البرية والبحرية والجوية) فهذه المشاكل تشكل عائقا امام تطور ونمو المشاريع الصغيرة وهي تكاليف إضافية ايضا.

عن طريق ما سبق يتبين لنا ان المشاريع الصغيرة تعاني من عدة مشاكل سواء كانت تمويلية ام غير تمويلية ، مع هذا فبالإمكان نجاحها و تأدية دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اذا ما تم تضمين اطار تشريعي يحميها و يدعمها وفق الية محددة و تبني استراتيجية خاصة تؤدي الى تطوير تلك المشاريع سواء كانت على المستوى التمويلي او على المستوى الانتاجي و الاداري و التسويقي مما يسهم في تحقيق الهدف المنشود من المشاريع الصغيرة و ذلك عن طريق وضع حوافز تشجيعية للمشاريع الناجحة من إعفاءات ضريبية او حوافز مالية تقدم كدعم و تعمل به الكثير من الدول منها تركيا ، حيث يتم اعفاء السلع المصدرة من الضرائب .

المبحث الثالث: واقع المشاريع الصغيرة في العراق للفترة من 2010-2019

مر العراق بمراحل متعددة اثرت على معدلات النمو الاقتصادي والموارد البشرية وبشكل واضح وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات على الرغم من اعلان الحكومة سياسة الانفتاح باعتماد عدة إجراءات لتشجيع القطاع الخاص وتحرير سوق العمل وتشريع القوانين الداعمة والساندة لتوسيع دوره في الساحة الاقتصادية. هذه الإجراءات عززت من مكانة و دور المشاريع الصغيرة و وسعت دوره بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية و انعكست بشكل ملحوظ على نسبة مساهمته ، لكن بعد 2003 شهدت هذه المرحلة انعكاسه جديدة لقطاع المشاريع الصغيرة بسبب الوضع الأمني المتردي و انعدام الطلب المحلي على المنتجات و فتح أبواب الاستيراد على مصراعيها و من ثم هجرة رؤوس الأموال المحلية الى الخارج ، كل ذلك اثر بشكل مباشر و غير مباشر على جميع القطاعات و على المشاريع الصغيرة بصفة خاصة ، و لكي نتمكن من معرفة واقع المشاريع الصغيرة لابد من معرفة اعداد تلك المشاريع و أهميتها النسبية حسب المحافظات و عدد العاملين فيها ، و غيرها من المؤشرات كمعرفة طبيعة الأنشطة لتلك المشاريع ، اذ نرى ان اغلب الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة تتسم بسمات الصناعات الحرفية و التي تركز على صناعة المواد الغذائية و صناعة الجلود و كذلك خياطة الملابس ، و على أساس هذه المؤشرات يمكننا من خلالها التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في العراق و للمدة من 2010 -2019 بشيء من التفصيل و كما يلي :

أولا: عدد العاملين

يمثل العاملون عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية حيث يعني عددهم داخل المشاريع على مستوى التشغيل فيها، وهنا يعني ان زيادة عدد العاملين في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة يؤدي الى تحسين مستوى الدخول وارتفاع المستوى المعاشي لعوائلهم بشكل عام فيما لو كانت آلية الاقتصاد تعمل بشكل صحيح.

يبين الجدول (3) العلاقة ما بين عدد المشاريع وعدد العاملين فيها وكيف يؤثر زيادة المشاريع في زيادة عدد العاملين والعكس صحيح.

جدول (3) العلاقة بين عدد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين فيها

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	عدد العاملين (واحد /ألف)		
		بأجر	بدون اجر	المجموع
2010	11131	25362	11536	36898
2011	47281	89646	55739	145385
2012	43669	94378	51832	146210
2013	27694	60075	31984	92059
2014	21809	41304	42968	84272
2015	22480	42616	24541	67157
2016	25966	53022	28898	81920
2017	27856	58954	34690	93644
2018	25747	54617	28758	83375
*2019	–	–	–	–

- الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للسنوات 2009 – 2018
- البيانات لا تشمل محافظات إقليم كردستان
- * في عام 2019 لم يصدر التقرير بسبب جائحة كورونا.

يبين الجدول أعلاه انه في العام 2010 كان عدد المشاريع الصغيرة (11131) مشروعا في حين كان عدد العاملين فيها (36898) عاملا و بدأ بالارتفاع حتى عام 2013 حيث انخفض عدد المشاريع الصغيرة الى (27694) مشروعا أدى ذلك الى انخفاض عدد العاملين فيها حيث وصل الى (92059) عاملا، ثم انخفض الى (21809) مشروعا في العام 2014 و بواقع (84272) عاملا، و يعزى ذلك الانخفاض الى الظروف الأمنية التي مر بها البلد و سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المحافظات مما اثر سلبا عن عدد المشاريع الصغيرة ، اذ بلغت نسبة الانخفاض 21,5% في المشاريع الصغيرة ما بين عامي 2013 و 2014 ، و بلغت 8,5% بالنسبة لعدد العاملين. عاملا، ما لبث ان عاود الانخفاض في العام 2018 حيث كان عدد المشاريع فيها (25747) مشروعا، أثر ذلك أيضا على عدد العاملين فيها حيث أصبح (83375) عاملا ومن تلك النتائج والتحليل نلاحظ وجود علاقة طردية بين عدد المشاريع الصغيرة والعاملين فيها، حيث ان زيادة عدد المشاريع يؤدي الى زيادة عدد العاملين فيها والعكس صحيح.

ثانيا: التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة وعدد العاملين فيها حسب المحافظات

يبين الجدول (4) ادناه عدد المشاريع الصغيرة واهميتها العاملين فيها حسب كل محافظة للمدة من 2010 – 2019

جدول (4) العلاقة بين عدد المشاريع الصغيرة حسب المحافظات وعدد العاملين فيها

اسم المحافظة	عدد المشاريع الصغيرة	الأهمية النسبية % *	عدد العاملين فيها (واحد/ ألف)
نينوى	12556	4.95	45060
كركوك	10563	4.16	38345
ديالى	14737	5.81	46239
الانبار	13316	5.25	49379
بغداد	48971	19.31	162024
بابل	32292	12.73	86093
كربلاء	26257	10.35	99448

واسط	14763	5.82	45396
صلاح الدين	6646	2.62	22257
النجف	17820	7.03	62604
القادسية	9826	3.87	29428
المثنى	6186	2.44	17567
ذي قار	9838	3.88	27894
ميسان	8919	3.52	21250
البصرة	20943	8.26	70454
إقليم كردستان: دهوك	ـــ	ـــ	ـــ
أربيل	ـــ	ـــ	ـــ
سليمانية	ـــ	ـــ	ـــ
المجموع	253633	%100	823438

- الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للسنوات 2009 – 2018
- البيانات لا تشمل محافظات إقليم كردستان
- في عام 2019 لم يصدر التقرير بسبب جائحة كورونا.
- * تم استخراج الأهمية النسبية من قبل الباحث

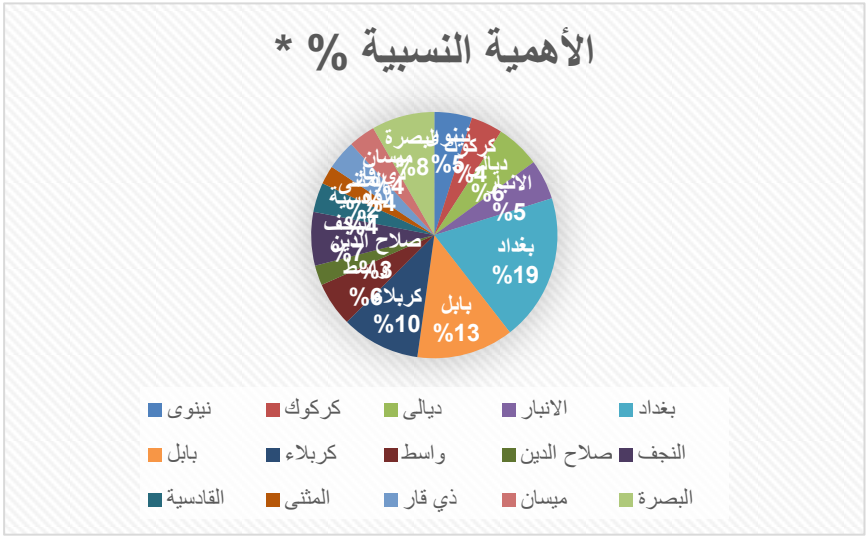

شكل (1) الأهمية النسبية لعدد المشاريع حسب المحافظات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

نلاحظ من الجدول (4) تباين نسب عدد المشاريع في المحافظات و العاملين فيها ، و تركزت اغلب المشاريع الصغيرة في محافظة بغداد بالمرتبة الأولى (19.31%) و توظف (162024) عامل اذا يشكل العاملين في بغداد ما نسبته 19,7% من اجمال العاملين في المحافظات ، تأتي بعدها محافظة بابل بالمرتبة الثانية بنسبة (12.73 %) توظف نحو (86093) عاملا و بنسبة 10,5% من اجمالي العاملين، ثم محافظة كربلاء بالمرتبة الثالثة بنسبة (10.35) توظف (99448) عاملا بلغت نسبة العاملين فيها 12% ، بينما جاءت محافظة البصرة بنسبة (8.26 %) حيث توظف نحو (70454) عاملا و بنسبة 8,5 % من اجمالي العاملين في المحافظات .عن طريق هذا الترتيب نرى انه لا يتناسب مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الكثافة السكانية و عدد المشاريع الصغيرة

فيها ، فمن المعروف ان المحافظات (بغداد ، نينوى ، البصرة) هي اكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية و تركز النشاط الاقتصادي فيها ، الا اننا نجد ان نسبة المشاريع الصغيرة في نينوى هي (4.95%) و هي نسبة قليلة جدا مقارنة مع الكثافة السكانية ، يعود سبب هذا التناقص الى الفترة التي كانت فيها نينوى محتلة من قبل تنظيم (داعش) الإرهابي ، الامر الذي أدى الى عدم الاستقرار الاقتصادي في تلك المحافظة والذي حال دون مجازفة أصحاب المشاريع الصغيرة بأموالهم و نزوح اغلب العوائل خارج المحافظة من الجدير بالذكر أيضا ان عدد العاملين في محافظة الانبار يفوق عدد العاملين في محافظة ديالى بالرغم من ان عدد المشاريع في محافظة ديالى أكبر، وهو امر غير منطقي ولا يمكن قبوله على اعتبار ان عدد العاملين يتناسب طرديا من عدد المشاريع الصغيرة، ولربما يعود السبب الى الحركة التجارية في محافظة الانبار ومحاذاتها لثلاث دول عربية، بالإضافة الى حركة الاعمار التي شهدتها المحافظة بعد تحريرها من تنظيم داعش الإرهابي.كذلك نرى عدم التناسب بين محافظتي بابل وكربلاء فيما يخص عدد المشاريع الصغيرة والعاملين فيها فنرى ان عدد العاملين في محافظة كربلاء يفوق عدد العاملين في محافظة بابل بالرغم من ان عدد المشاريع في محافظة بابل أكبر، ولعل السبب يعود الى السياحة الدينية في محافظة كربلاء المقدسة وكثرة الزوار اليها مما يسهم في زيادة عدد العاملين في تلك المشاريع الصغيرة.

ثالثا: طبيعة النشاط وعدد العاملين

بهدف التعرف على واقع المشاريع الصغيرة لا بد من معرفة طبيعة الأنشطة الصناعية الصغيرة التي تزاولها تلك المشاريع، يبين الجدول (5) ادناه عدد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين فيها حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، اذ وجد ان اغلب الأنشطة هي الصناعات التحويلية (مواد غذائية) ومنسوجات وصناعة ملابس وصناعة الجلود ومنتجات كيماوية وأخرى معدنية، وأخيرا صناعة الأثاث

جدول (5) العلاقة بين عدد المشاريع الصغيرة والعاملين فيها حسب طبيعة النشاط للمدة من 2010 – 2019

ت	اسم النشاط	عدد المشاريع الصغيرة	عدد العاملين (واحد/ ألف)	الأهمية النسبية للنشاط* %
1	أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	14	71	0.01
2	المواد الغذائية والمشروبات	58013	252912	22,90
3	صناعة المنسوجات	3083	6003	1.22
4	خياطة الملابس – تهيئة وصبغ الفراء	29476	49890	11.63
5	صبغ الجلود وصناعة الحقائب والسروج والأحذية	475	1638	0.19
6	صناعة الخشب والفلين باستثناء الأثاث صناعة الأصناف المنتجة من القش والضفر	2586	13820	1.02
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	13	74	0.01
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	1251	4613	0.49
9	صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	164	1612	0.06
10	صناعة منتجات المطاط واللدائن	1540	5249	0.61
11	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	19865	93235	7.84
12	صناعة الفلزات القاعدية	795	2516	0.31
13	صناعة منتجات المعادن المركبة باستثناء المكائن والمعدات	81046	243459	31.99
14	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة بمحل اخر	1027	2860	0.41
15	صناعة الأثاث وصناعة منتجات غير مصنفة بمحل اخر	52931	150177	20.89
16	صناعة المجوهرات والأصناف المتصلة	70	109	0.03
17	صناعات تحويلية أخرى	993	2102	0.39
	المجموع	253342	830351	%100

- الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للسنوات 2009 – 2018

- البيانات لا تشمل محافظات إقليم كردستان
- في عام 2019 لم يصدر التقرير بسبب جائحة كورونا.
- * تم استخراج الأهمية النسبية من قبل الباحث

بالنظر في البيانات أعلاه نلاحظ ان أنشطة المشاريع الصغيرة تركزت في بعض الصناعات كصناعة منتجات المعادن المركبة باستثناء المكائن والمعدات والتي بلغ عددها (81046) مشروعا، شكلت نسبة المساهمة فيها (31.99%) من مجموع الأنشطة الأخرى وتوظف نحو (243450) عاملا، ثم يأتي بعدها صناعة المواد الغذائية والتي بلغ عددها (58013) وبنسبة مساهمة قدرها (22.90%) وتوظف نحو (252912) عاملا، بينما يأتي بالمرتبة الثالثة صناعة الأثاث والبالغة (52931) مشروعا وبنسبة (20.89%) وتوظف نحو (150177).

من هنا يتضح لنا ان العاملين في المشاريع الصغيرة يؤدوا وظيفة اقتصادية عن طريق تنوع الأنشطة الاقتصادية لهذه المشاريع التي تتميز بالقدرة الاستيعابية الكبيرة للعمالة والاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمل وهذا يعني ان المشاريع الصغيرة تؤدي دورا في خلق فرص العمل للباحثين عن فرصة ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة في العراق عن طريق مساهمتها

الاستنتاجات

1) هناك جدل بين أوساط المهتمين على نطاق واسع في الفكر الاقتصادي في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة، ولهذا لجأت كل دولة الى تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة حسب طبيعة اقتصادها.
2) تتضح أهمية المشاريع الصغيرة ودورها على الصعيد الاقتصادي عن طريق توفير فرص عمل للباحثين عنه وتنمية المواهب ورفع المستوى المعيشي للأشد فقرا، مما يعني تحقيق الترابط الاجتماعي.
3) تواجه المشاريع الصغيرة مجموعة من المشاكل والتي من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل وصعوبة الحصول على المواد الأولية، بالإضافة الى المشكلات التسويقية والإدارية التي تواجهها.
4) وجود علاقة طردية بين عدد المشاريع الصغيرة والعاملين فيها، حيث ان زيادة عدد المشاريع يؤدي الى زيادة عدد العاملين فيها والعكس صحيح.
5) ان المشاريع الصغيرة تقوم على دعم النمو الاقتصادي والحد من البطالة عن طريق خلق فرص العمل عن طريق الاعمال المختلفة والمتنوعة حسب إمكانيات العمالة، وهذا يثبت الفرضية بدور واهمية المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للتخفيف من الاثار الاجتماعية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة.

ب-التوصيات:

1) وضع سياسة تمويل مناسبة للمشاريع الصغيرة أساسها تنوع وسائل التمويل ومرونتها والذي يضمن تأمين السيولة النقدية لأي مشروع لتأمين احتياجاته الاستثمارية، وبما يحقق للمشاريع الصغيرة النمو والتطور.
2) سن التشريعات والقوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي وقوانين الحد الأدنى للأجور وتفعيلها، وذلك لما فيه من أمان وضمان للعامل بعد احالته على التقاعد، أو عند عدم استطاعته العمل.
3) العمل على فتح الأسواق الداخلية والخارجية بما يسهم بتصريف منتجات المشاريع الصغيرة، ذلك أن الهدف من كل عملية انتاجية هو تصريف المنتوج وليس الإنتاج بحد ذاته.
4) تشجيع ثقافة العمل الحر عن طريق تقديم الدعم والاسناد لهم لإتمام مشاريعهم خاصة من يملكون أفكارا ابتكارية ليؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحة.
5) تظافر الجهود من اجل تخفيض معدل البطالة بالعراق عن طريق تبني استراتيجية طويلة الأمد والتي تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، والتي تعد المشاريع الصغيرة واحدة من هذه الاستراتيجيات.

المصادر :

- أبو رضوان، عماد، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، 2006.
- الاسرج، حسين، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2010.
- آل غصيبة، عبد الرحمن الشيخ علي، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، ط1، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 2019.
- تقارير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للسنوات 2009 – 2018.
- جبريل، اسماء حسن بابكر، دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، 2017.
- حسن، زهراء مُحَمَّد، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2000-2012) مجلة دنانير، العدد 12، 2018.
- الزعبي، علي فلاح، الأسس والأصول العلمية في ريادة اعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات، الجمهورية اللبنانية، 2018
- سابق، نسيمة، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016.
- السعدني، مُحَمَّد إبراهيم، القدرة التنافسية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة – دراسة مقارنة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2020.
- سلمان، ميساء حبيب والعبادي، سمير، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.
- شاكر، تمارا رعد، الدور التنموي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، 2018.
- عامر، عبد الرحمن كساب، جسور التنمية – المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد الدول – مراحل التأسيس – دراسة الجدوى – الإجراءات اللازمة، ط1، دار كتاب للنشر والتوزيع، ميدان التحرير، 2016.
- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2009.
- عرفة، سيد سالم، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- عفانة، جهاد عبد الله، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- فزع، عمر خلف، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- مللي، قمر، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2015.
- نبيلة، عليان، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة البويرة، 2015.

- نور الدين، تمجغدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2019.
- هوبوم، سروار، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (تجربة اليونيدو)، مجلة التعاون الاقتصادي بي الدول الإسلامية، 2002.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، 2006.
- يسري، عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية – تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر وضعية وإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
- يونس، عدنان حسين وعباس، رائد خضير، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- IFC; **"Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management"**, 2012.